E/2017/26-E/CN.5/2017/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٧
الملحق رقم ٦

لجنة التنمية الاجتماعية

تقرير عن الدورة الخامسة والخمسين
(١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ و ١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

عُقدت الدورة الخامسة والخمسون للجنة التنمية الاجتماعية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ وفي الفترة من ١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، وكان موضوعها ذو الأولوية هو ”استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع“. وكانت هذه سنة الاستعراض من دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي مدتها سنتان. واستعرضت اللجنة أيضا خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمسألة المستجدة المعنونة: ”التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“.

وتكلم رئيسا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في افتتاح الدورة الخامسة والخمسين للجنة. كما ألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية كلمةً أمام اللجنة باسم الأمين العام. وأشار رئيس الجمعية العامة في كلمته إلى أن تركيز اللجنة على تعزيز التنمية التي محورها الإنسان قد ساعد في صياغة المفاهيم الرئيسية للتنمية المستدامة التي وضعت الأساس لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد على أن هناك إمكانية قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأكملها. وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا على أن الجيل الحاضر يمكنه القضاء على آفة الفقر وعدم المساواة والإقصاء والتدهور البيئي.

وخلال الدورة، عقدت اللجنة، إضافة إلى المناقشات العامة، ثلاث حلقات نقاش رفيعة المستوى بشأن ما يلي، على التوالي: (أ) الموضوع ذو الأولوية؛ (ب) المسألة المستجدة المعنونة: ”التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“؛ (ج) عدم ترك أي أحد خلف الركب: الفقر والإعاقة.

ويمكن الاطّلاع على موجز وقائع حلقات النقاش الذي أعده الرئيس في موقع اللجنة الشبكي (http://www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd55/summaries.html).

وعرض رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية نتائج منتدى المجتمع المدني، الذي ركز على الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، باعتبارها استراتيجية بارزة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع. وأبرز ممثل للشباب نتائج منتدى الشباب الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التوصيات المندرجة في إطار الأهداف قيد الاستعراض من قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وجرى التشديد على

مسألة إشراك الشباب بصورة مجدية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك في عمليات الأمم المتحدة الأخرى.

ورحبت اللجنة بموضوع الدورة، الذي تماشى تماما مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، الذي عُقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأكدت من جديد دعمها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في إطار عمله من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية. وجرى التسليم بأن تركيز اللجنة على تعزيز التنمية التي محورها الإنسان قد ساعد في صياغة المفاهيم الرئيسية للتنمية المستدامة، مما أرسى الأساس لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، أقرّت اللجنة بالدور الهائل الذي يمكن أن تضطلع به في توفير التوجيه بشأن السياسات الاجتماعية الشاملة للجميع. وشددت بقوة على أنه لا يمكن استدامة التنمية إذا تخلف ملايين من البشر عن الركب.

وشددت اللجنة على ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي الالتزامات الحالية بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وأن ينفذ خطة عام ٢٠٣٠ بكاملها لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ولاحظت أن خطة العام ٢٠٣٠ ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق المرأة والشباب والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. وما زالت تلك الفئات تواجه معوّقات النماء الكبرى بشكل غير متناسب، بينما يفتقر من يعيشون في فقر مدقع إلى النفوذ السياسي ولا يحصلون على فرص متكافئة لجعل مصيرهم بين أيديهم. وبالتالي، يجب أن تكون كرامة الإنسان في صميم أي عملية للتنمية المستدامة.

وفي حلقة النقاش والمناقشة العامة للّجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية، استعرض المشاركون مختلف الاستراتيجيات التي تُنفذ في البلدان من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله، بما في ذلك الفقر المدقع. وتشمل هذه الاستراتيجيات الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والإسكان والزراعة والهياكل الأساسية، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، ونظم الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة. وأشير أيضا إلى التعاون الدولي، بمختلف أشكاله التي تشمل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وبناء القدرات والتعاون التقني وتعبئة الموارد المحلية، باعتباره من الأمور الأساسية للقضاء على الفقر.

ومع اعتراف الوفود بالتقدم الهائل الذي تم إحرازه من أجل الحد من الفقر، أشارت مع القلق إلى استمرار ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. وأعيد التأكيد على أن القضاء على الفقر يشكل الأساس والمحكّ لإمكانية تحقيق التنمية الاجتماعية وتعزيز الرخاء من جانب جميع البلدان. ومن أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠، يلزم بذل مزيد من الجهود لكفالة ألا يتخلف أحد عن

الركب. ويتطلب القضاء على الفقر أيضا مزيدا من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة والفعّالة والمبتكرة التي تدعمها بيئة دولية تمكينية. وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة أن إحراز مزيد من التقدم في القضاء على الفقر يتطلب تعزيز التكامل والتنسيق بين السياسات، وإصلاحات اقتصادية تجعل الأسواق تعمل بشكل أفضل في خدمة مَن يعيشون في الفقر، وتجنب الأزمات المالية الكبرى، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. وجرى التشديد على أن الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يجب أن تتكيف مع الواقع الوطني. ويمكن إحراز تقدم إذا أبدى مقررو السياسات استعدادهم للتعلم من الأخطاء والتكيف مع أدلة الفشل. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة أن يكون ما يجري من رصد للفقر وجمع للبيانات مفيدا للحوار المتصل بالسياسات الاجتماعية. واستمعت اللجنة أيضا إلى آراء ما يقرب من ٢٠ من منظمات المجتمع المدني بشأن هذه القضايا.

وفي حلقة النقاش الرفيعة المستوى والمناقشة العامة بشأن الموضوع ذي الأولوية، لوحظ مع القلق أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر لا تزال تواجه تحديات كبيرة. وتشمل هذه التحديات النمو الاقتصادي العالمي الذي لا يزال مخيبا للآمال، والأسواق المالية العالمية التي لا تزال متقلبة، واستمرار ارتفاع مستويات البطالة، والأزمات الإنسانية الجارية. وعلاوة على ذلك، فإن آثار ظاهرة تغيّر المناخ الجارية ما برحت تزداد سوءا. وأعربت اللجنة عن قلقها أيضا من أن المجتمع الدولي قد شهد ظهور تهديدات جديدة تعترض تحقيق المقاصد النبيلة المتمثلة في إيجاد عالم أكثر شمولا. وتشمل التهديدات الرئيسية دعوات من بعض البلدان إلى تعزيز الاقتصادات الوطنية الإقصائية، واتخاذ أكباش فداء من اللاجئين والمهاجرين والأقليات الدينية والإثنية. وأُعرب أيضا عن القلق بشأن أثر النزاعات وتدفق اللاجئين والجزاءات الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في بعض البلدان.

وسلطت حلقة النقاش بشأن الشباب وخطة عام ٢٠٣٠ الضوء على التحديات التي يواجهها الشباب، وبخاصة ارتفاع مستويات بطالة الشباب وعدم المساواة. وشُدّد على أن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ يتوقف على تمكين الشباب وإشراكهم. وذكّر مندوبو الشباب اللجنةَ بأنه بينما من المسلَّم به أن الشباب هم المستفيدون الرئيسيون من خطة عام ٢٠٣٠، فإنهم لا يشعرون بأن لهم مكاناً في مختلف العمليات المتعلقة بتنفيذها، ودعوا الحكومات إلى تعزيز مشاركة الشباب في جميع مستويات التنفيذ.

وقامت اللجنة أيضا بإطلاع الحضور على الخبرات والابتكارات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال التخفيف من حدة الفقر للأشخاص ذوي الإعاقة. وشدّدت المناقشات على ضرورة إدراج مسألة الإعاقة في جميع الجهود التي ستُبذل مستقبلا في مجال التنمية المستدامة وفي التزامات الدول والمنظمات الدولية بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وطالب الأشخاص ذوو الإعاقة بالمشاركة الكاملة في صنع القرار، وشددوا على أهمية أن يتم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالاستعانة بجهود الأشخاص ذوي الإعاقة ولفائدتهم وبالتعاون معهم. ودعت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى اتباع نهج قائم على الحقوق حيال التنمية.

واعتمدت اللجنة مشروعي قرارين أُوصيَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادهما، وهما يتعلقان بما يلي:

(أ) ''الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا''؛

(ب) ''النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''.

واتخذت اللجنة قرارا بشأن ''السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب'' يُوجَّه انتباه المجلس إليه.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	المسائل التي تتطلّب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجَّه انتباهه إليها	٨
	ألف - مشروعا القرارين المقدمان إلى المجلس لاعتمادهما	٨
	باء - مشروع المقرر المقدم إلى المجلس لاعتماده	٢٨
	جيم - مقرر يستدعي من المجلس اتخاذ إجراء	٢٩
	دال - قرار ومقرر يوجِّه انتباه المجلس إليهما	٣٠
الثاني -	متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة	٣٧
	ألف - الموضوع ذو الأولوية: استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع	٣٨
	باء - استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية	٤٠
	جيم - المسائل المستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	٤٣
الثالث -	المسائل البرنامجية ومسائل أخرى	٤٤
	ألف - برنامج العمل المقترح للأمانة العامة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٤
	باء - معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	٤٤
الرابع -	جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة	٤٥
الخامس -	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين	٤٦
السادس -	تنظيم الدورة	٤٧
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٤٧
	باء - الحضور	٤٧
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٤٧
	دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤٨
	هاء - الوثائق	٤٩
المرفق		
	قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين	٥٠

الفصل الأول

المسائل التي تتطلّب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجَّه انتباهه إليها

ألف – مشروعا القرارين المقدمان إلى المجلس لاعتمادهما

١ – توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[(١)] وللدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“ التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[(٢)]، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“[(٣)]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(٤)]، وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٥)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٦)]، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[(٧)] وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[(٨)] وقرار الجمعية العامة

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٦) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٧) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٩]،

وإذ ينوه بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[١٠]، وإذ يلاحظ القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا الذي عقد في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت فيه التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي يتضمن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يشير إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ في موضوع ”توطيد الأسرة

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٠) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

الأفريقية لتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا''، والدورة الأولى للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في موضوع ''الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة للجميع''، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا اللذين أقرهما رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ والموقف الأفريقي الموحد بشأن الممارسات الجيدة في مجال إعداد سياسات الأسرة وتنفيذها، الذي أعلن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة (٢٠١٤) وخطة العمل القارية المتجددة للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وهي وثائق أقرها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإذ يحيط علما باعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا، في عام ٢٠١٦،

وإذ يقر بأهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اللذين يشكلان جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويتيحان فرصة هامة لتحقق أفريقيا تنمية شاملة وقادرة على إحداث التحول، وإذ يؤكد في هذا الصدد أهمية الاتساق والتنسيق في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يلاحظ مع التقدير برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والذي يدعو إلى إيجاد بيئة تمكينية لتشجيع الاستثمارات الكافية واعتماد الإصلاحات القطاعية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في القارة عن طريق تنفيذ شبكات هياكل أساسية إقليمية متكاملة،

وإذ يشير إلى البيان الوزاري الصادر في موضوع ''نحو نهج متكامل ومتسق إزاء تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة'' الذي اعتُمد في الاجتماع المشترك التاسع للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في أديس أبابا يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦،

وإذ يلاحظ بقلق الانتشار المستمر لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وكذلك العنف وممارسات أخرى ضارة ضد الأطفال، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وإذ يرحب في هذا الصدد بالحملة على نطاق أفريقيا لوضع حد لزواج الأطفال في أفريقيا التي انطلقت إبان مؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، وبإقرار البرلمان الأفريقي، في آب/أغسطس ٢٠١٦، للحظر على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية،

وإذ يعرب عن اهتمامه بمعالجة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أجل تجنّب تكرارها ومواصلة النهوض بالاستقرار الاقتصادي العالمي وبالإصلاحات المؤسسية الداعمة اللازمة لضمان تحقيق نمو اقتصادي عالمي مطرد وشامل للجميع ومنصف لما فيه مصلحة جميع البلدان،

وإذ يعرب عن القلق إزاء ما ينجم عن استمرار هشاشة النمو العالمي والتجارة العالمية وتباطئهما من أثر ضار، بما في ذلك على التنمية، وإذ يدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بمرحلة عسيرة محفوفة بكثير من المخاطر المنذرة بالتدهور، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال من بعض الاقتصادات الناشئة والنامية، واستمرار المستوى المنخفض لأسعار السلع الأساسية، ومعدلات البطالة المرتفعة، ولا سيما بين الشباب، وارتفاع المديونية الخاصة والعامة في كثير من البلدان النامية، وإذ يشدد على ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة جوانب الهشاشة وأوجه الاختلال الهيكلية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن من أجل التغلب على هذه التحديات وإحراز التقدم نحو الحفاظ على الطلب العالمي، وإذ يؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة توفير الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة على القارة،

وإذ يلاحظ أن أفريقيا غنية بوفرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك العديد من المعادن الصناعية والموارد الزراعية التي تصدر أساسا كمواد خام، وأن استغلال قطاع الموارد الطبيعية في أفريقيا لم يزل منذ سنوات يجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية في القطاعات المغلقة التي تتطلب رؤوس أموال مكثفة والتي بإمكانها أن تكون حافزا للتحول الهيكلي وتسهم في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والحد من مظاهر التفاوت، شريطة أن تقترن بالسياسات المناسبة، بما في ذلك السياسات المتسمة بكثافة العمالة،

وإذ يشدد على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[(١١)]، وإذ يشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على أن تزيد الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، بمساعدة من شركائها الإنمائيين، وعلى أن تعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا،

وإذ يسلم بآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها هيئة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي تهدف إلى كفالة تنسيق الدعم المقدم واتساقه من أجل زيادة فعاليته وتأثيره عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك،

(١١) A/57/304، المرفق.

وإذ يسلم أيضا بأنه لا بد من بناء القدرات وتبادل المعارف والاستفادة من أفضل الممارسات لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة، وإذ يسلم كذلك بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي وشركاء مبادرة الشراكة الجديدة ووكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم لمواصلة العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة وشاملة ومنصفة ومستدامة، والازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، وتحقيق تآزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، وإذ يشدد على أهمية التعاون الوثيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوصفهما الجهتين المنظمتين لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وإذ يشير إلى مؤتمر طوكيو السادس المعني بالتنمية في أفريقيا ووثيقتيه الختاميتين، إعلان نيروبي وخطة نيروبي للتنفيذ، وإلى مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ووثيقتيه الختاميتين، إعلان مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا وخطة عمل جوهانسبرغ (٢٠١٦-٢٠١٨)،

وإذ يسلم كذلك بأن الاستثمار في الإنسان، ولا سيما في الحماية الاجتماعية والصحة وتوفير تعليم جيد شامل ومنصف وفرص التعلم مدى الحياة للجميع، شرط لا غنى عنه لتحسين الإنتاجية والأداء في الميدان الزراعي، ومن ثم فهو السبيل إلى تحقيق النمو المستدام والمنصف وخفض حدة الفقر عن طريق زيادة فرص العمل اللائق للجميع، ولا سيما النساء والشباب، وتعزيز مهاراتهم لنيل تلك الفرص، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وبناء القدرة على التكيف،

وإذ يسلم بأن العمل في سبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة سيسهم على نحو حاسم في إحراز التقدم في تحقيق جميع الأهداف والغايات، وبأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو منهجي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر حاسم الأهمية،

وإذ يسلم أيضا بأن تعذر الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الملائمة يساهم في إبطاء التقدم المحرز صوب التخفيف من عبء المرض على أفريقيا، لا سيما في صفوف شرائح السكان الأكثر فقرا في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وإذ يدرك ما للافتقار إلى الصرف الصحي من أثر على صحة الناس، وعلى الجهود المبذولة للحد من الفقر، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ولا سيما الموارد المائية،

وإذ يلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت مساهمة جليلة في تخفيف عبء الديون عن كاهل ٣٦ من البلدان، منها ٣٠ بلدا في أفريقيا، بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما حد كثيرا من خطر عجزها عن تسديد ديونها ومكنها من زيادة استثماراتها في الخدمات الاجتماعية،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية تقع على عاتقها في المقام الأول مسؤولية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا غلو في مواصلة الإلحاح على أهمية السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وأن الجهود الإنمائية لتلك البلدان تحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية تدعمها، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[١٢]،

وإذ يلاحظ المنتديات الأخرى ذات الصلة، مثل الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال واجتماعها الرفيع المستوى الأول المعقود في موضوع ”البناء من أجل خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“في مكسيكو يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، واجتماعها الرفيع المستوى الثاني المعقود في نيروبي من ٢٨تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والذي التزمت أثناءه جهات فاعلة إنمائية قائمة وأخرى جديدة بالتعاون الإنمائي الفعلي كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية والمترابطة،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٣]؛

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١١] بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجعها على أن تكثف جهودها في هذا الصدد، بمشاركة الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إرساء مؤسسات الحكم وتعزيزها وتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٣ - **يرحب أيضا** بالتقدم الذي أحرز في إعمال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولا سيما انضمام ٣٦ بلدا أفريقيا إلى الآلية بشكل طوعي وإنجاز عملية استعراض الأقران في ٢٠ بلدا، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية المنبثقة عن تلك الاستعراضات ويحث، في هذا الصدد، الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى عملية الآلية على النظر في القيام بذلك، ويشجع على مواصلة تعزيز عملية الآلية بما يضمن كفاءة أدائها؛

٤ - **يؤكد من جديد** أهمية دعم برنامج خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وكذلك خطته التنفيذية العشرية، كإطار استراتيجي لضمان إحداث تحول اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في

---

(١٢) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٣) E/CN.5/2017/2.

قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛

٥ - **ينوه** بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ولا سيما من خلال آلية المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع البنية التحتية، التي أحرز في إطارها تقدم باهر في تصميم العديد من مشاريع البنية التحتية الحيوية في القارة؛

٦ - **يرحب** بالجهود المبذولة ويحث على بذل المزيد لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تيسير الترابط الإقليمي والتجارة والمرور العابر، بوسائل منها مبادرات التنمية الإقليمية من قبيل إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وإعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحوُّل في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ومبادرتَيْ الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وإذ يشدد على أن هذه المبادرات ينبغي أن تساعد على تهيئة فرص العمل والنمو للجميع وتحفز اندماج أفريقيا وحراكها وتشجع على مشاركة أفريقيا بشكل كامل ومنصف في سلاسل القيمة العالمية؛

٧ - **يشدد** على أن التصنيع الشامل والمستدام محرك حاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد الحاجة إلى التعجيل بوتيرة التصنيع الشامل والمستدام في أفريقيا باعتماد تدابير وإجراءات محددة وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والقاري، وبدعم من الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي وبالتعاون معهم؛

٨ - **يشدد أيضا** على أهمية اتخاذ تدابير تشجع على تنويع الاقتصادات الأفريقية بطريقة دينامية من خلال إحداث التحول في الاقتصادات الأفريقية المعتمدة على الموارد، بما يزيد من أنشطة تصنيع الموارد الطبيعية وزيادة قيمتها على الصعيد المحلي بهدف توسيع نطاق الاقتصاد المحلي وزيادة الإيرادات واستحداث صناعات جديدة من أجل إحداث تحول في حياة الناس وتهيئة الظروف لتوفير فرص عمل أوفر وأفضل؛

٩ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين النساء والفتيات في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك تنفيذ بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛

١٠ - **يرحب أيضا** بالقرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السادسة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ القاضي بإعلان عام ٢٠١٧ السنة الأفريقية لجني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب؛

١١ - **يلاحظ** أن الصحة تعد شرطا مسبقا ومؤشرا ونتيجة في آن واحد لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه اعتبارا لأن الصحة جزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، يتعين بذل جهود حثيثة من أجل إدامة المكاسب التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وإدراج مسائل صحية إضافية في خطة واسعة النطاق تتعلق بالصحة والتنمية، ولا سيما توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة؛

١٢ - **يؤكد** أهمية تحسين صحة الأم والطفل، ويرحب في هذا الصدد بإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بصحة الأمهات والرضع والأطفال والتنمية الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، ويلاحظ أن ٤٧ بلدا أفريقيا قد أدرجت منذئذ أهداف حملة التعجيل بخفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في أفريقيا ضمن استراتيجياتها الوطنية، ويحث على مواصلة وتنفيذ الالتزامات بتحسين صحة الأم والطفل؛

١٣ - **يشجع** البلدان الأفريقية على الاستثمار على سبيل الأولوية في بناء القدرة المؤسسية للنظم الصحية، والحد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة داخل البلدان وفيما بينها، وتوفير التغطية الصحية الشاملة على نحو تدريجي، والحد من تفشي الأمراض الرئيسية؛

١٤ - **يدعو** الشركاء الإنمائيين إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصحية الوطنية بوسائل شتى منها توفير العاملين المهرة في مجال الصحة، والمعلومات والبيانات الصحية الموثوقة، والبنى التحتية اللازمة للبحث والقدرات المختبرية، وتوسيع نطاق نظم المراقبة في قطاع الصحة، بما في ذلك تقديم الدعم للجهود الرامية إلى الحيلولة دون تفشي الأمراض، بما في ذلك تفشي الأمراض المدارية المهملة، والوقاية منها ومكافحتها، ويكرر، في هذا السياق، تأييده لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي للأزمة الخطيرة المتمثلة في إيجاد قوة عاملة كافية في مجال الصحة في أفريقيا؛

١٥ - **يشجع** الدول الأعضاء على مواصلة توفير التعاون الدولي ودعم بناء القدرات المتاح للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، ومن ذلك تكنولوجيات جمع المياه وتحليتها وتوخي الكفاءة في استخدامها، ومعالجة المياه المستعملة، وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال؛

١٦ - **يشدد** على أن إحراز التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة سياساتية مواتية لتنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٧ - **يشدد أيضا** على أن إرساء الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وكفالة الشفافية والمساءلة في إدارة جميع قطاعات المجتمع وتدبير شؤونها، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، من الركائز التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان؛

١٨ - **يشدد كذلك** على أن ما يواجه معظم البلدان الأفريقية من ارتفاع غير مقبول في نسب الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي إنما يستلزم اتباع نهج شامل لوضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة بما يكفل توفير العمالة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع وتعزيز جودة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

١٩ - **يشدد** على أن تحديد العوائق التي تحول دون إتاحة الفرص وإزالة تلك العوائق وضمان الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

٢٠ - **يشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة إعطاء الأولوية للتحول الهيكلي وتحديث زراعة الحيازات الصغيرة وزيادة قيمة السلع الأساسية والنهوض بالمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالحوكمة الاقتصادية والسياسية، والاستثمار في المشاريع العامة الكبرى للبنية التحتية وفي مجالي التعليم والصحة تحقيقا لمبدأ الشمول والإنصاف والجودة، بهدف تعزيز النمو الشامل وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع والحد من الفقر؛

٢١ - **يشدد** على أن التنمية الاقتصادية، بما فيها التنمية الصناعية التي تتطلب عمالة مكثفة وتعتمد على الموارد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة، وتطوير البنية التحتية، والتحول الهيكلي، لا سيما في الاقتصاد الريفي، استنادا إلى سياسات عملية ومحددة الأهداف لتعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا، تكون متسقة مع أولويات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية، عوامل يمكن أن توفر فرص العمل وتدر الدخل على جميع الأفارقة رجالا ونساء، ومنهم الفقراء، وأن تكون بالتالي حافزا للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة؛

٢٢ - **يشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الاستقرار السياسي وتوطيد السلام والأمن والنهوض ببيئة الحوكمة والبيئة السياساتية والمؤسسية من أجل تعزيز إمكانات

التنمية الشاملة والمستدامة، وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص حتى يسهم في التحول الاقتصادي المستدام، وتوفير العمالة المنتجة وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛

٢٣ - **يؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة لتمويل التنمية في البلدان النامية وفي تعزيز تلك الجهود واستمرارها وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بالإجراءات المتخذة من أجل النهوض بفعالية المعونة ونوعيتها، استنادا إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي زمام الأمور وطنيا والمواءمة والتنسيق والإدارة المتوخية للنتائج والشراكات الإنمائية الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة؛

٢٤ - **يرحب** بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري[١٤]، ويعرب عن قلقه من أن بلدانا كثيرة لم تف بعدُ بكامل التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويكرر التأكيد على أن الوفاء بجميع تلك الالتزامات يظل أمرا حاسما، ويرحب بأن بضعة بلدان بلغت أو تجاوزت التزامها بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية وهدف تقديم نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة لأقل البلدان نموا، ويحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية فعلية لبلوغ أهدافها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجددا التزامه الجماعي بتحقيق هدف تقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعهد بالوفاء على نحو جماعي بهدف تقديم نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا في الأجل القصير وبلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة ضمن الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠، ويشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف هو تقديم ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا؛

٢٥ - **يسلم** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف بتمامه، ويهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في التصدي للتحديات الماثلة أمام البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما فيها البلدان الأفريقية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على قدراتها فقط؛

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٢٦ - **يسلم أيضا** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

٢٧ - **يرحب** بمختلف المبادرات الهامة التي اضطلع بها شركاء أفريقيا الإنمائيون في السنوات الأخيرة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تنسيق هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا عن طريق ضمان الوفاء فعليا بالالتزامات القائمة، بوسائل منها خطة عمل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا، التي لا تزال تشكل محور العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء، وإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين[١٥]؛

٢٨ - **يرحب أيضاً** بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا[١٦] مع الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣، ويرحّب في هذا الصدد بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، ويعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والمعنون ”إطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧“، ويدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في تحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص التمويل اللازم لدعم تنفيذ أنشطتها؛

٢٩ - **يشجع** البلدان الأفريقية على أن تضاعف جهودها لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج إحصاءات ومؤشرات جيدة التوقيت ويعول عليها لرصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الالتزامات بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، ويحث، في هذا الصدد، البلدان والمنظمات المانحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأوساط الإحصائية الدولية والإقليمية على دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتنمية؛

---

(١٥) قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٤.

(١٦) تشمل المجموعات الثماني النمو الاقتصادي المستدام والشامل والصناعة والتجارة والتكامل الإقليمي؛ وتطوير البنى التحتية؛ وتنمية رأس المال البشري والصحة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والعمالة وتهيئة فرص العمل والحماية الاجتماعية والهجرة والتنقل؛ والمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب؛ والمسائل الإنسانية؛ والبيئة والتوسع الحضري والسكان؛ والدعوة والمعلومات والاتصالات والثقافة.

٣٠ - **يؤكد** أهمية قيام الحكومات الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، ببناء القدرة الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة إيرادات المناطق الريفية وكفالة توافر الأغذية للمشترين الصافين، ويؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل الترويج للزراعة المستدامة والأخذ بها وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، على الموارد الزراعية اللازمة، بما في ذلك وسائل الإنتاج، وتحسين إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية والحصول على المعلومات والنفاذ إلى الأسواق، وكذلك ضرورة بذل جهود من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في نمو فرص العمل وزيادة الدخل في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

٣١ - **يحث** الحكومات الأفريقية في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا على توسيع نطاق التمويل الاستثماري المقدم للزراعة بحيث يصل إلى نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام الوطني والعمل في الوقت ذاته على كفالة اتخاذ الإجراءات الضرورية في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي من أجل تحسين الأداء في مجال الصناعات والنظم الزراعية؛

٣٢ - **يسلم** بضرورة قيام شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا بمواءمة جهودهم لتنصبّ تحديدا على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وذلك باستخدام الخطط الاستثمارية للبرنامج لمواءمة التمويل الخارجي، ويحيط علما في هذا الصدد بإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي[١٧]؛

٣٣ - **يسلم أيضا** بأن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، العقد الثاني (٢٠٠٨-٢٠١٧)، من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف التنمية المستدامة، بطريقة فعالة ومنسقة؛

٣٤ - **يحث** البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق نمو شامل يكون منصفا ومستداما وقادرا على توفير عمالة كثيفة، بوسائل من بينها وضع برامج استثمار في القطاعات الكثيفة العمالة بهدف الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة العمالة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع، ولا سيما الفئات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والشباب، وتحسين الدخل الفعلي للفرد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٣٥ - **يشدد** على ضرورة تعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان الأفريقية، ويدعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي،

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية بالقدر الكافي، بوسائل من بينها التدريب وتبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، الأمر الذي يستلزم تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها القدرات في مجالات اتساق السياسات والتنسيق والتنفيذ، وكذلك التخطيط والإدارة والمراقبة؛

٣٦ - **يشدد أيضا** على أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين نوعية التعليم وتوافره، ولا سيما في البلدان الأفريقية، بطرق منها بناء هياكل التعليم الأساسية وتعزيزها وزيادة الاستثمار في التعليم؛

٣٧ - **يحث** البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين على تلبية احتياجات الشباب وتمكينهم، ولا سيما بالتصدي لارتفاع مستويات البطالة في أوساطهم بوضع البرامج الجيدة التعليم والتدريب وتنظيم المشاريع التي تكافح الأمية وتعزز قدرات الشباب والمهارات اللازمة لهم لنيل الوظائف وتيسر الانتقال من طور الدراسة إلى طور العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٣٨ - **يسلم** بأن تحسين سبل التحاق جميع البنات والأولاد بالمدارس، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم ضعفا وتهميشا، وتمكينهم من الحصول على تعليم جيد والنهوض بنوعية التعليم في المراحل فوق الابتدائية، هي خطوات يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا من حيث تمكينهم ومشاركتهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يفضي بالتالي إلى مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن يسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

٣٩ - **يسلم أيضا** بأن سكان أفريقيا، الذين يمثلون مجتمعا شابا، يتيحون فرصا كبيرة لتنمية القارة، ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية أن تهيئ البلدان الأفريقية البيئة المناسبة في مجال السياسة العامة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق عائد ديمغرافي مستمد من النسب الكبيرة من الشباب الذين يتقدمون في السن نحو سنوات أوج عطائهم، مع الأخذ بنهج شامل يقوم على تحقيق النتائج في التخطيط للتنمية وتنفيذ برامجها وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

٤٠ - **يشجع** الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية والجهات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تزويد الشباب بالتدريب المناسب على المهارات وتوفير خدمات ذات جودة عالية في مجال الرعاية الصحية وإيجاد أسواق عمل دينامية قادرة على توفير فرص العمل للعدد المتزايد من السكان؛

٤١ - **يهيب** بالمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المقدم لمواصلة الإجراءات المتخذة في المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بروح من التعاون المفيد للجميع ولتهيئة مستقبل مشترك قائم على إنسانيتنا المشتركة، ويرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٤٢ - **يرحب** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وينوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع له، ويلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة التي أصدرت، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[١٨] وشراكة بوسان لتعاون إنمائي فعال، التي تسهم على نحو هام في جهود البلدان التي التزمت بما جاء فيها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وخطة عمل أديس أبابا، ويضع في اعتباره أنه لا توجد صيغة ملائمة وحيدة تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من النظر في الوضع الخاص لكل بلد من جميع جوانبه؛

٤٣ - **يقر** بضرورة أن تواصل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية المستدامة من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي تم إرساؤها في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية؛

٤٤ - **ينوه** بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعم تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

٤٥ - **يعرب عن قلقه العميق** من أن التدفقات المالية غير المشروعة وضعف الأطر القانونية والمالية والتنظيمية الخاصة بالموارد المعدنية تقوض جهود التنمية الوطنية، ويشجع البلدان الأفريقية على اتخاذ تدابير للتصدي لهذه التحديات، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

٤٦ - **يشجع** شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة وقيمها ومبادئها في برامجهم للمساعدة الإنمائية؛

٤٧ - **يشجع** البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين على أن جعل الإنسان محور العمل الذي تضطلع به الحكومات من أجل التنمية وضمان توافر استثمارات أساسية للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وإيلاء اعتبار خاص لكفالة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، ويقر في الوقت ذاته بأن توفير حدود دنيا للحماية

(١٨) A/63/539، المرفق.

الاجتماعية يمكن أن يتيح أساسا يعتمد عليه في التصدي للفقر والضعف، ويحيط علما في هذا الصدد بالتوصية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠١ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والتي يمكن أن تكون مبدأ توجيهيا للاستثمار الاجتماعي؛

٤٨ - **يلاحظ** التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛

٤٩ - **يشدد** على أهمية أن تواصل المجموعة المعنية بالمعلومات والاتصالات والثقافة حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة، ويحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم مزيد من الأدلة على أوجه التآزر بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا وتنفيذها؛

٥٠ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل مناقشة البرامج الإقليمية التي تعزز التنمية الاجتماعية في إطار برنامج عملها السنوي من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن برامج عمل اللجنة المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، حسب الاقتضاء؛

٥١ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة والتوعية بها وإيلاء الاعتبار الواجب لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في دورتها السادسة والخمسين؛

٥٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي ظل مراعاة قرارات الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٩٤/٦٧ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٣٠١/٦٨ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ٢٩٠/٦٩ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ و ٢٩٥/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، تقريرا عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها السادسة والخمسين، وأن يضمنه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها حاليا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا، تشمل توصيات بشأن سبل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة.

مشروع القرار الثاني
النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[(١)]، وإلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم متجه نحو العولمة“، والتي عقدت في جنيف من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ يرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٣)] التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعهدت فيها الدول الأعضاء بألا يترك الركب أي أحد خلفه، وإذ يعترف بأن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تقوم، في سياق تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠، بعدد من الأمور منها احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع،

وإذ يرحب أيضا بما يقوم به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من متابعة واستعراض للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أصحاب مصلحة في عمل المنتدى، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ يؤكد من جديد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[(٤)] التي اعتمدت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ باعتبارها اتفاقية تاريخية تؤكد حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ يسلم بأن الاتفاقية هي في آن واحد معاهدة لحقوق الإنسان وأداة للتنمية،

وإذ يشير إلى جميع أطر العمل التنفيذية التي يُعترف فيها بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم صانعين للتنمية من جميع جوانبها ومستفيدين منها كذلك،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2515, No. 44910.

وإذ يرحب بقرار الجمعية العامة ٧٠/١٤٥، المعنون ”اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري“، وقرارها ٧٠/١٧٠، المعنون ”نحو توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة“، وقرارها ٧١/١٦٥، المعنون ”التنمية الاحتوائية للأشخاص ذوي الإعاقة“،

واقتناعا منه بأن معالجة ما يعيشه كثير من الأشخاص من ذوي الإعاقة من غبن واستبعاد شديدين على المستويات المدني والسياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والتشجيع توحيد التصاميم، حسب الاقتضاء، فضلا عن القيام تدريجيا بإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو كامل وفعال في التنمية بجميع جوانبها، وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك سيعزز من تكافؤ الفرص ويسهم في إقامة ”مجتمع يسع الجميع“ في القرن الحادي والعشرين،

وإذ يلاحظ أنه على الرغم مما أحرزه المجتمع الدولي والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من تقدم في تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة، بما في ذلك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية العالمية، لا تزال تحديات كبرى ماثلة في هذا المجال،

وإذ يشدد على أهمية السياسات والبرامج التي تكون شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وميسرة لهم في كل من المناطق الريفية والمراكز الحضرية، وتكون مشجعة على اتخاذ التدابير المناسبة، وبخاصة في المدن والمستوطنات البشرية، بحيث تجعل البيئة المادية للمدن، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة لهم، ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ يسلم بأن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرا ما يتضررون بشكل غير متناسب في حالات الخطر، بما في ذلك حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية، وأنهم كثيرا ما يكونون عرضة للتمييز والاستغلال والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني،

وإذ يسلم أيضا بأن ذوات الإعاقة من النساء والفتيات كثيرا ما يكنَّ من أكثر الفئات ضعفا وتعرضا للتهميش، وإذ يشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين ولتمكين ذوات الإعاقة من النساء والفتيات،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتحسين من تسهيلات الوصول، لا سيما من خلال اتباع نهج منسق لتوفير خدمات الاجتماعات الميسرة، على صعيد كل من السياسات والممارسات، في مرافق المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة، إذ تسهم هذه الجهود في

جعل الأمم المتحدة ميسرة ومنفتحة في وجه الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسهيل مشاركتهم في اجتماعات الأمم المتحدة وحصولهم على وثائق الأمم المتحدة،

١ - **يحيط علما، مع التقدير**، بتقرير الأمين العام المعنون ”تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“[٥] وتقريره المعنون ”نحو توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة“[٦]، وبتقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يركز على السياسات الشاملة لمسائل الإعاقة[٧]؛

٢ - **يهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية أن تعمل على إيلاء الاعتبار الواجب لإدماج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم، وذلك في جميع السياسات والبرامج الإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق من هذه السياسات والبرامج بالقضاء على الفقر وبالتعليم والرعاية الصحية والمشاركة في الحياة العامة والحماية الاجتماعية والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والرياضة والهجرة، وبالتدابير المناسبة الرامية إلى جعل الخدمات المالية شاملة للجميع، وكذلك بتيسير بيئة العيش في المجتمعات المحلية وفي المرافق السكنية؛ كما يهيب بها أن تعمل على إفساح المجال أمام الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا مشاركة فعالة في تصميم هذه السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها؛

٣ - **يشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها على تطبيق الإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة والتنمية وتنفيذه بالكامل عن طريق تشجيع التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها، والنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية[٨]، باعتبارهما صكين من صكوك حقوق الإنسان والتنمية على حد سواء؛

٤ - **يشدد** على ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص واتخاذ التدابير اللازمة لئلا يتعرض أي شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة لأي شكل من أشكال التمييز أو الوصم، وبخاصة منهم النساء والأطفال والشباب وأبناء الشعوب الأصلية والمسنون والمهاجرون واللاجئون الذين لا يزالون عرضة لأشكال متعددة أو سافرة من التمييز، ولضمان إفساح المجال أمامهم ليشاركوا على قدم المساواة مع الآخرين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

---

(٥) E/CN.5/2017/4.

(٦) A/71/344 و Corr.1.

(٧) A/71/314.

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2518, No. 44910.

٥ - **يقرر** مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة أن تُراعى في التنمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم وللاعتبارات الخاصة بهم وحاجاتهم ومتطلبات رفاههم، بما في ذلك مراعاتها في إطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وفقا للولايات الصادرة في هذا الشأن، لإذكاء الوعي وتعزيز التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمصارف والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، مع كفالة التنسيق وتفادي أي تداخل في العمل؛

٦ - **يقر** بأن لجنة التنمية الاجتماعية تقوم، في إطار الولاية المنوطة بها بوصفها لجنة فنية من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتشجيع ودعم اتباع نهج متكامل إزاء قضايا التنمية الاجتماعية ضمن منظومة الأمم المتحدة، ويشجع اللجنة، في هذا الصدد، على المساهمة، في إطار ولايتها الحالية، في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما من جوانبها المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، المعنون ”شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية“، وقرارها ١/٧٠، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وقرارها ٢٩٩/٧٠، المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“، مولية في ذلك الاعتبار الواجب لطابع التكامل بين أهداف التنمية المستدامة ولأوجه الترابط فيما بينها؛

٧ - **يؤكد من جديد** أن سياسات الإدماج الاجتماعي والسياسات الاقتصادية ينبغي لها أن تتوجه نحو التقليل من أوجه عدم المساواة، وتعزز من فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص حصول الجميع على التعليم والحصول على خدمات الرعاية الصحية، والقضاء على التمييز، وزيادة مشاركة الفئات الاجتماعية وإدماجها، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة، ومواجهة ما تطرحه العولمة والإصلاحات التي يتطلبها السوق من تحديات محتملة للتنمية الاجتماعية لكي ينتفع الناس كافة في جميع البلدان من العولمة؛

٨ - **يحث** الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات الإنمائية والمنظمات الدولية على النظر إلى وسائل التيسير بوصفها أداة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع وهدفا لها في الوقت نفسه، ومن ثم اعتبارها استثمارا أساسيا يعود بالنفع على أفراد المجتمع قاطبة، وأن تكفل تبعا لذلك أن تكون وسائل التيسير جزءا لا يتجزأ من البرامج والمشاريع المتعلقة بالبيئة العمرانية ووسائل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما يشجع القطاع الخاص على ذلك كله؛

٩ - **يشجع** تعبئة الموارد على نحو مستدام من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية على جميع المستويات، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تشجيع التعاون الدولي وتعزيزه، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب

والتعاون الثلاثي، دعما للجهود الوطنية، بطرق منها، حسب الاقتضاء، إنشاء آليات وطنية، وبخاصة في البلدان النامية؛

١٠ - **يشجع** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحسين طرائق جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى العمل لتحقيق زيادة كبيرة في توافر هذه البيانات، على أن تكون بيانات موثوقة وعالية الجودة ومناسبة التوقيت وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وفقا للقائم من المبادئ التوجيهية المتعلقة بإحصاءات الإعاقة والإصدارات المستكملة لهذه المبادئ[٩]، وأن تكون مصنفة بحسب عدد من المعايير منها الإعاقة ونوع الجنس والفئة العمرية، وذلك لرسم السياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها؛ كما يشجعها على تبادل البيانات والإحصاءات ذات الصلة مع الوكالات والهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق الآليات المناسبة، متى اقتضى الأمر ذلك؛ وعلى معالجة الثغرة القائمة في جمع البيانات وتحليلها؛

١١ - **يشجع** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على مواصلة المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة وفي الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لشراكة الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، من خلال آليات الإبلاغ القائمة، في الدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية.

(٩) من قبيل المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان، التنقيح ٣، ورقات إحصائية؛ السلسلة ميم، العدد ٦٧/التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.XVII.10) وإصداراته المستكملة.

باء – مشروع المقرر المقدم إلى المجلس لاعتماده

٢ – توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الخامسة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة السادسة والخمسين

إنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الخامسة والخمسين[(١)]؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة السادسة والخمسين للجنة على النحو الوارد أدناه:

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة السادسة والخمسين للّجنة

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ – متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) الموضوع ذو الأولوية: استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ٦ (E/2017/26).

'١' برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

'٢' القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛

'٣' برنامج العمل العالمي للشباب؛

'٤' خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛

'٥' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها

تقرير الأمين العام عن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢

(ج) المسائل المستجدة (تُحدَّد فيما بعد).

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة

٤ - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى:

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة عن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١: البرنامج الفرعي ٢، السياسات الاجتماعية والتنمية، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين.

جيم - مقرر يستدعي من المجلس اتخاذ إجراء

٣ - عملا بالمقرر التالي الذي اتخذته اللجنة، يُطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقرار تسمية ثلاثة مرشحين لعضوية مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية:

المقرر ٥٥/١٠١
ترشيح أعضاء مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

١ - قررت اللجنة تسمية مرشح واحد فقط لعضوية مجلس الإدارة لفترة مدتها أربع سنوات تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وذلك في ضوء الظروف المالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

٢ - قررت اللجنة تسمية سيلفي دوريه كمرشحة لعضوية مجلس إدارة المعهد لفترة أربع سنوات تبدأ من تاريخ إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترشيحها وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

٣ - وقررت اللجنة أيضا إعادة تسمية المرشحين الخمسة التالية أسماؤهم الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧: جيمي أديسينا، وآصف بيات، وديفيد هولم، ويواكيم بالمه، وأونالينا سيلولواني، وذلك لفترة تبدأ من تاريخ إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترشيحهم وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

دال - قرار ومقرر يوجّه انتباه المجلس إليهما

٤ - اتخذت اللجنة القرار والمقرر التاليين اللذين يوجه انتباه المجلس إليهما:

القرار ٥٥/١
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

إنّ لجنة التنمية الاجتماعية،

إذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٠/٨١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٦٢/١٢٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اللذين اعتمدت الجمعية بموجبهما برنامج العمل العالمي للشباب بصيغته الواردة في مرفقي هذين القرارين، وإذ تقر بأن برنامج العمل يوفر للدول الأعضاء إطارا مفيدا للسياسات ومبادئ توجيهية عملية لتحسين حالة الشباب،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“ التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب الذي اعتمد في المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب المعقود في عام ١٩٩٨، وإذ تشدد على أهمية الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، التي تحل في عام ٢٠١٨، وضرورة إجراء تقييم هادف للتقدم المحرز في مجال النهوض بالشباب والتحديات التي لا تزال قائمة في هذا الصدد،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي تعترف فيه الجمعية العامة لأول مرة بالأطفال والشباب باعتبارهم عوامل تغيير،

وإذ تشير أيضا إلى المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل العالمي للشباب، وهي مناسبة أتاحت فرصة هامة للدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، ولتحديد الثغرات التي تشوبه والتحديات التي تواجهه وسبل المضي قدما في تنفيذه تنفيذا تاما وفعالا وعاجلا،

وإذ تؤكد الدور الهام الذي يؤديه مبعوث الأمين العام المعني بالشباب في تلبية احتياجات الشباب، وقيامه كذلك، في جملة أمور، بالتنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الشبابية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام من أجل تعزيز مكانة الشباب وتمكينهم والارتقاء بهم داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها،

وإذ تكرر التأكيد على أن جميع المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية لبرنامج العمل العالمي للشباب مترابطة ويعزز كل منها الآخر،

وإذ تؤكد أن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة، يتطلب مشاركة كاملة وفعالة من جانب الشباب والمنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية وغيرها من منظمات المجتمع المدني على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي،

وإذ تشير إلى مجموعة المؤشرات المقترحة لبرنامج العمل العالمي للشباب، الواردة في تقرير الأمين العام[(١)]، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تقييم تنفيذ برنامج العمل العالمي، وبالتالي تطور حالة الشباب،

وإذ تعترف بالمساهمات الهامة التي قدمها منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

---

(١) E/CN.5/2013/8.

وإذ تعترف أيضا بما يقدمه الشباب، بصفتهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها، من مساهمة إيجابية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي تحقيق الرفاه العام للمجتمع وتقدمه وتنوعه، باعتبار ذلك وسيلة للمساهمة في توزيع الفرص المتاحة للشباب على نحو يزداد العدل فيه باستمرار، وهو ما سيشكل خطوة للأمام على طريق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والإنصاف،

وإذ تؤكد ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل الوظائف اللائقة ولمباشرة الأعمال الحرة وكفالة تمكن جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالا ونساء على حد سواء، من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تؤكد أيضا الحاجة إلى تمكين الشباب من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتشدد في هذا الصدد على الالتزام الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالعمل على الحد بشكل كبير، بحلول عام ٢٠٢٠، من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب ووضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب،

وإذ تحيط علما بالمبادرة العالمية بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب، وتشدد في هذا الصدد على الدور الهام الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام المعني بعمالة الشباب،

وإذ تقر بالصلة الهامة بين الهجرة والتنمية وتُسلِّم بأن الهجرة تجلب الفرص والتحديات على السواء للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد وللمهاجرين وللمجتمع العالمي، وإذ تسلِّم بمسؤولية الدول عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، ولا سيما حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والشباب والأطفال، وعن حماية تلك الحقوق والحريات بصورة فعالة،

وإذ تسلّم بالإسهام الهام والإيجابي الذي يقدمه الشباب في الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن،

وإذ تؤكد أن زيادة التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية بالشباب تسهم في النهوض بفعالية الأعمال المتصلة بالشباب التي يُضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٢]؛

(٢) E/CN.5/2017/5.

٢ - **تكرر التأكيد** على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب تقع على عاتق الدول الأعضاء، وتحث الحكومات على أن تقوم، بالتشاور مع الشباب والمنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية وسائر الجهات المعنية الأخرى، بوضع سياسات وبرامج كلية ومتكاملة لشؤون الشباب استنادا إلى برنامج العمل وجميع الأطر الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبتقييم هذه السياسات والبرامج بانتظام في إطار إجراءات متابعة وتنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات؛

٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، بما في ذلك مجالاته الخمسة عشر المترابطة ذات الأولوية، بوصفه إطارا للسياسات يتضمن مبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين وضع الشباب على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، مع أخذ آراء الشباب والمنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية بعين الاعتبار، في إطار مشاركة الشباب الفعالة في المجتمع؛

٤ - **تشجع** الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج وخطط عمل شاملة تركز على المصالح العليا للشباب، لا سيما منهم الفقراء والمستضعفون أو المهمشون، ومعالجة جميع جوانب تنمية الشباب، تمشيا مع برنامج العمل العالمي للشباب، والاستفادة من الفرصة المتمثلة في الميزة الديمغرافية التي يتيحها أكبر عدد من الشباب يشهده تاريخ البشرية؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الشابات والفتيات والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجال والفتيان؛

٦ - **تدعو أيضا** الدول الأعضاء إلى النظر، على أساس طوعي، في مجموعة المؤشرات المقترحة في تقرير الأمين العام بهدف الاختيار منها وتكييفها في إطار رصد تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب وتقييمه، مع إيلاء اهتمام خاص للشابات والفتيات والمنتمين إلى الفئات الضعيفة أو المهمشة، بما في ذلك شباب الشعوب الأصلية والشباب في المناطق الريفية والشباب ذوو الإعاقة والمهاجرون الشباب، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية في كل بلد؛

٧ - **تدعو كذلك** الدول الأعضاء إلى أن تداوم، على أساس طوعي، على جمع بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة ومناسبة ومصنفة حسب السن والجنس، لاستخدامها في قياس ما يحرز من تقدم في تنفيذ ورصد برنامج العمل العالمي للشباب وفي هذا الصدد، تشجع الدول الأعضاء على إشراك الشباب والمنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية، في جمع البيانات وتحليلها ونشرها في معرض تقييم التقدم المحرز وتقييم السياسات المتعلقة بالشباب؛

٨ - **تحث** الدول الأعضاء على كفالة تناول قضايا الشباب بصورة وافية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، وتشدد على أهمية التشاور الوثيق مع الشباب والمنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية وإشراكهم بنشاط في تنفيذها؛

٩ - **تشجع** الدول الأعضاء على كفالة الأخذ بنهج متسق يعزز كل من عناصره الآخر في سياق تنفيذ جميع الأطر المتفق عليها ذات الصلة المتعلقة بالشباب، بما في ذلك برنامج العمل العالمي للشباب، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣]، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٠ - **تحث** الدول الأعضاء على كفالة تمتع الشباب كافة على نحو كامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، في إطار تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب؛

١١ - **تكرر التأكيد** على أن توفير تعليم جيد نظامي وغير نظامي في جميع المستويات، بما في ذلك التعليم من أجل تدارك ما فات منه ومحو الأمية حسب الاقتضاء، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمن لم يحصل على تعليم نظامي، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل التطوعي عوامل هامة تمكن الشباب من اكتساب المهارات ذات الصلة وبناء قدراتهم، لأغراض منها تأهيلهم للحصول على عمل وتنمية قدراتهم على مباشرة الأعمال الحرة، والحصول على عمل منتج لائق، وتهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة وصول الشباب إلى تلك الخدمات والفرص؛

١٢ - **تشجع** الدول الأعضاء على النظر في ضم ممثلين من الشباب إلى وفودها في جميع المناقشات ذات الصلة التي تجري في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، واضعة في اعتبارها مبدأي التوازن بين الجنسين وعدم التمييز، وعلى النظر في أمور من بينها وضع برنامج للمندوبين الوطنيين من الشباب، وتشدد على وجوب اختيار ممثلي الشباب من خلال عملية شفافة تكفل أن يكون لديهم ولاية مناسبة لتمثيل الشباب في بلدانهم؛

١٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع وتعزيز المنظمات ذات القيادات والاهتمامات من خلال توفير الدعم المالي والتثقيفي والتقني والترويج لأنشطتها؛

١٤ - **تحث** الدول الأعضاء على تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشباب والمنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية في عمليات صنع القرار ذات الصلة، بما يشمل المشاركة في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج والأنشطة، بما في ذلك ما يتصل منها ببرنامج العمل العالمي للشباب؛

١٥ - **تؤكد من جديد** أن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالشباب، وبناء القدرات، وتعزيز الحوار، والتفاهم المتبادل، والمشاركة الفعالة من جانب الشباب، هي عناصر

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

حاسمة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي، وتؤكد في هذا الصدد أهمية العمل على توفير سبل التمتع بخدمات الرعاية الصحية والحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية المملوكة وطنيا، باعتبار ذلك من الأدوات الهامة لتمكين الشباب؛

١٦ - **تحيط علما مع التقدير** بزيادة التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بالشباب من خلال شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات، وتهيب بكيانات الأمم المتحدة وضع تدابير إضافية لدعم الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المبذولة للتصدي للتحديات التي تعرقل النهوض بالشباب ورفاههم، وتشجع في هذا الصدد التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية؛

١٧ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة إسماع أصوات الشباب في منظومة الأمم المتحدة في مجالات المشاركة والدعوة والشراكات والتنسيق بسبل منها النظر في تعيين ممثلين خاصين ومبعوثين ومستشارين، مع العمل عن كثب مع الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات الشبابية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام من أجل تعزيز مكانة الشباب والارتقاء بها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وذلك بوسائل منها القيام بزيارات قطرية، بطلب من الدول الأعضاء المعنية؛

١٨ - **تهيب** بالجهات المانحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، المساهمة بفعالية في صندوق الأمم المتحدة للشباب بغية تيسير مشاركة ممثلي الشباب من البلدان النامية في أنشطة الأمم المتحدة، مع مراعاة ضرورة تحقيق توازن جغرافي وجنساني أكبر في تمثيل الشباب، والتعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات المناسبة للتشجيع على تقديم المساهمات للصندوق؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والخمسين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالإنجازات التي تحققت في تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب والتحديات التي تعترض ذلك التنفيذ، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، ومع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ذات الصلة، ومع اللجان الإقليمية، مع وضع العمل الذي قامت به منظومة الأمم المتحدة في الاعتبار، بما في ذلك منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتشجع الأمانة العامة على التشاور، حسب الاقتضاء، مع المنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية.

المقرر ٥٥/١٠٢
الوثائق التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين

تحيط لجنة التنمية الاجتماعية علما بالوثائق التالية التي كانت معروضة عليها في دورتها الخامسة والخمسين:

(أ) تقرير الأمين العام عن استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع[٢]؛

(ب) تقرير الأمين العام عن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة: تقييم أوّلي[٣]؛

(ج) مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤].

(٢) E/CN.5/2017/3.

(٢) E/CN.5/2017/3.

(٣) E/CN.5/2017/6.

(٤) E/CN.5/2017/7.

الفصل الثاني

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال في جلساتها الثانية إلى الحادية عشرة، المعقودة في ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2017/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع (E/CN.5/2017/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.5/2017/4 و Corr.1)؛

(د) تقرير الأمين العام عن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب (E/CN.5/2017/5)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢: تقييم أوّلي (E/CN.5/2017/6)؛

(و) مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.5/2017/7)؛

(ز) مذكرة من الأمين العام عن تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2017/8)؛

(ح) مذكرة من الأمين العام عن ترشيح أعضاء مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2017/9)؛

(ط) البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.5/2017/NGO/1-75).

٢ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١ شباط/فبراير، عرضت مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الوثائق في إطار البند ٣ من جدول الأعمال ككل.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣ - في الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، قدم المراقب عن إكوادور (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) مشروع قرار بعنوان ”الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“(E/CN.5/2017/L.5).

٤ - وانضمت تركيا[1] بعد ذلك إلى مقدمي مشروع القرار.

٥ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان المجلس الفنية، وشرعت في البت في مشروع القرار.

٦ - وفي الجلسة الحادية عشرة أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (E/CN.5/2017/L.5) وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمده بشكل نهائي (انظر الفصل الأول - ألف، مشروع القرار الأول).

٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان؛ وبعد اعتماده، أدلى المراقب عن جنوب أفريقيا ببيان.

ألف - الموضوع ذو الأولوية: استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) من جدول الأعمال في جلساتها الثانية والثالثة والخامسة والثامنة إلى الحادية عشرة، المعقودة في ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٩ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١ شباط/فبراير، بدأت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وباراغواي والبرازيل والبرتغال وتركمانستان وفرنسا والنمسا.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو إكوادور (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) ومالطة (باسم الاتحاد الأوروبي وألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وصربيا)، وفييت نام (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وكوستاريكا (باسم الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأوروغواي وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجبل الأسود والسلفادور وفرنسا وفنلندا وكابو فيردي ومنغوليا)، ومنغوليا.

(١) وفقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للّجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو بيرو، وغانا، ورومانيا، وجمهورية مولدوفا، وبنن، وشيلي، وسويسرا.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن نيجيريا (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والكاميرون، والفلبين، وأفغانستان، وتشيكيا، والسنغال، وكينيا، وبوتسوانا، وأوكرانيا، وجنوب أفريقيا، وهولندا، ومالي، وفييت نام، والمغرب.

١٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل مبادرة بيلي لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو فنلندا، وناميبيا، والأرجنتين، وباكستان، والعراق، وكولومبيا، وجمهورية كوريا، وبولندا، والصين، واليابان، وبنغلاديش، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والمكسيك.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن تايلند، وزمبابوي، وسلوفينيا، وبلغاريا، وتونس، والسويد، وملديف، وإندونيسيا، وإيطاليا، وألمانيا، وليبيا، وكابو فيردي، وميانمار.

١٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان كل من ممثلي المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين ذاتي المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد الإيطالي العام للعمل، ومؤسسة فريدريش إيبرت.

١٧ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو جمهورية إيران الإسلامية وملاوي والجزائر.

١٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن نيكاراغوا، ونيبال، وكازاخستان، وأذربيجان، وأيرلندا، وتركيا، وجمهورية فترويلا البوليفارية، وغواتيمالا، وبوركينا فاسو، وكوبا، وزامبيا، وكذلك المراقب عن الكرسي الرسولي.

١٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن المنظمة الدولية للفرنكفونية، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، والمنظمة الدولية للهجرة.

٢٠ - وفي الجلسة التاسعة، أدلى ببيانات ممثلو منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مؤسسة البحوث والتنمية المستدامة

والنهوض الاجتماعي؛ والحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع؛ وتحالف الشباب من أجل القيادة والتنمية في أفريقيا؛ ومعهد الجبال (أيضا باسم الأكاديمية الروسية للعلوم الطبيعية، والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنّين).

حلقة النقاش

٢٢ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش حول الموضوع ذي الأولوية: ”استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع“. وبعد الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس اللجنة، استمع الحضور إلى كلمة رئيسية ألقاها البروفيسور مارتن رافاليون، أستاذ كرسي إدموند د. فيلاني في الاقتصاد بجامعة جورجتاون. وعقب الملاحظات التي أدلت بها مديرة الجلسة، إليزابيث تومسون، المديرة التنفيذية لمركز القيادة والتنمية المستدامة التابع لجامعة ولاية نيويورك وجامعة جزر الهند الغربية، والمنسقة التنفيذية السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها المشاركون التالية أسماؤهم: آنا هيلينا شاكون، نائبة رئيس كوستاريكا؛ وعائشة جوماي الحسن، وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا؛ وميشيل موشيت، نائبة وزير التنمية الاجتماعية في بنما؛ وميشيل سيرفوس، المدير العام للمديرية العامة للعمل والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي في المفوضية الأوروبية؛ وإيفيينوا أوفونغ، الخبيرة الاستشارية في مجال التنمية والمنسقة الوطنية لدور المرأة في مجالي التنمية والبيئة في نيجيريا. ثم أجرت اللجنة حوارا تفاعليا مع المشاركين في حلقة النقاش، وكان في مقدمتهم المحاور الرئيسي، ألبرتو بلترام، نائب وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية في البرازيل، وتلاه ممثل رومانيا. وشارك في الحوار أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الطائفة البهائية الدولية؛ ومنظمة يونانيما الدولية؛ والرابطة الدولية لمدارس العمل الإجتماعي؛ ومنظمة شباب الولايات المتحدة من أجل التنمية المستدامة (SustainUs). ويمكن الاطّلاع على الموجز الذي أعدّه الرئيس لوقائع حلقة النقاش على الموقع الشبكي للّجنة (http://www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd55/summaries.html).

باء - استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية

٢٣ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول الأعمال في جلساتها الثانية والسادسة والسابعة والعاشرة والحادية عشرة، المعقودة في ١ و ٣ و ٧ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢٤ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، بدأت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (ب) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو السلفادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وباراغواي، وفرنسا، والسلفادور، وسويسرا، وقطر، ورومانيا، واليابان، والجزائر، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والصين.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن مالطة (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا) ومدغشقر والفلبين والجمهورية الدومينيكية وأفغانستان وجورجيا وهولندا وتشيكيا وتونس.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان.

٢٧ - في الجلسة السابعة، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: معهد الدوحة الدولي للأسرة؛ والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة؛ والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة.

٢٨ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ٧ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (ب) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانين أدلى بهما ممثلا كولومبيا وبنغلاديش.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أيضاً كل من ممثلي كوبا وأذربيجان.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنّين؛ وجمعية دار الشفق (Darüşşafaka Cemiyeti)؛ ورابطة ميريسم الدولية؛ ورابطة طلاب العلاقات الدولية في جامعة ماكغيل؛ ومنظمة شباب الولايات المتحدة من أجل التنمية المستدامة (SustainUs).

حلقة النقاش

٣١ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن ''عدم ترك أي أحد خلف الركب: الفقر والإعاقة''. وبعد الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس اللجنة ومديرة الجلسة، البروفيسورة نورا غروتشي، مديرة مركز مركز لينارد شيشير لبحوث الإعاقة والتنمية الشاملة بجامعة يونيفيرسيتي كوليدج لندن، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها المشاركون التالية أسماؤهم: آنا هيلينا شاكون، نائبة رئيس كوستاريكا؛ وكاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وستين لاو يورغينسين، المدير المسؤول عن الحماية الاجتماعية والعمل في مجموعة البنك الدولي؛ ومشرَّف حسين، مدير السياسات والتأثيرات والبحوث العالمية في المنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية. وفي أعقاب العروض التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش، أجري حوار تفاعلي قُدّمت خلاله مداخلات من المحاورة الرئيسية ماريا أباريسيدا بورغيتي، نائبة حاكم ولاية بارانا في البرازيل، وممثلو الصين والبرتغال والمكسيك وغانا واليابان وملاوي، والمراقبون عن المغرب ونيوزيلندا والسنغال وزامبيا وبوتسوانا وكينيا. وأدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي أيضا بتعليقات وطرح سؤالا. كما أدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية

ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعليقات وطرحوا أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش: منظمة الإدماج الدولية؛ وجمعية راهبات نوتردام المعلمات؛ والرابطة الصومالية لمساعدة المسنين؛ والهيئة الدولية للتأهيل. ويمكن الاطّلاع على الموجز الذي أعدّه الرئيس لحلقة النقاش على الموقع الشبكي للّجنة (http://www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd55/summaries.html).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة بشأن البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٣٢ - في الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٥٢ من النظام الداخلي للّجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في البت في مشروع القرار E/CN.5/2017/L.3 بشأن النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي قدمه رئيس اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2017/L.3 وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمده بشكل نهائي (انظر الفصل الأول - ألف، مشروع القرار الثاني).

السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

٣٤ - في الجلسة الحادية عشرة، قام المراقب عن البرتغال، متكلّما أيضا باسم إسبانيا وألمانيا وأيرلندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا والسنغال وهنغاريا، بعرض مشروع القرار بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب (E/CN.5/2017/L.4)، وأعلن أن إريتريا وإستونيا وألبانيا وأندورا وأوغندا وأوكرانيا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وتركيا وتشيكيا وتوغو وتونس وجامايكا والجبل الأسود والجزائر وجورجيا وجيبوتي ورومانيا وزامبيا وسري لانكا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وفرنسا وقبرص وكابو فيردي وكرواتيا وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو وكينيا ولاتفيا ولكسمبرغ ومالطة ومالي ومدغشقر والمغرب وناميبيا والنمسا وهولندا واليونان قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في البتّ في مشروع القرار.

٣٦ - وفي الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة مشروع قرار تضمنته ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية (انظر الفصل الأول - دال، مشروع القرار ١/٥٥).

٣٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من ممثل البرتغال والمراقب عن جنوب أفريقيا؛ وبعد التصويت، أدلى ممثل المكسيك ببيان.

جيم - المسائل المستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

حلقة النقاش

٣٨ - في الجلسة الرابعة، المعقودة في ٢ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن المسألة المستجدة المعنونة ”التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس اللجنة، عُقدت حلقة نقاش أدارتها فيفيان أونانو، مديرة الشراكات في مشروع الرياضة من أجل التعليم والتنمية الاقتصادية (SEED) وسفيرة الشباب العالمي لمنظمة المعونة المائية (WaterAid) ونائبة رئيس مجلس أمناء الصندوق العالمي لتمكين الشباب. وضمّت حلقة النقاش صوفي كارماسين، الوزيرة الاتحادية لشؤون الأسرة والشباب في النمسا؛ وسانتياغو سوتو، مدير المعهد الوطني للشباب في وزارة التنمية الاجتماعية في أوروغواي؛ وجيما وود، خبيرة استشارية في تنمية الشباب؛ وندى الناشف، المديرة العامة المساعدة لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وأحمد الهنداوي، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب؛ ونيفينا فوكاشينوفيتش، الأمينة العامة لرياضات الشباب (صربيا) في المنظمة غير الحكومية الأوروبية للرياضة (ENGSO). وبعد ذلك عقدت اللجنة حوارا تفاعليا مع المشاركين، وشارك فيه المحاور الرئيسي، مارك كامبرهوف، رئيس وحدة تنسيق شؤون الاتحاد الأوروبي والشؤون الدولية في الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والمرأة والشباب في ألمانيا، وممثلو كل من البرتغال ومدغشقر والصين والبرازيل والعراق والمكسيك وسويسرا، وكذلك المراقبان عن الفلبين وليبيا. وشارك أيضا المراقبون عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ والاتحاد الأوروبي، والكمنولث، وكذلك ممثل المنتدى الأوروبي للشباب، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن الاطّلاع على موجز وقائع حلقة النقاش الذي أعده الرئيس في موقع اللجنة الشبكي (http://www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd55/summaries.html).

الفصل الثالث
المسائل البرنامجية ومسائل أخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٤ (أ) و (ب) من جدول الأعمال في جلستها التاسعة المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ألف - برنامج العمل المقترح للأمانة العامة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٢ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير، أدلى مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان يتعلق ببرنامج العمل المقترح للأمانة العامة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ عُمّم في ورقة غير رسمية.

باء - معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

٣ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير، قدم مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تقريرا عن أعمال المعهد.

إجراء اتخذته اللجنة

ترشيح أعضاء مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

٤ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير، قررت اللجنة تسمية مرشحة واحدة فقط، هي سيلفي دوريه، لعضوية مجلس الإدارة لفترة أربع سنوات تبدأ من تاريخ إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترشيحها وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، وذلك في ضوء الظروف المالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (انظر الفصل الأول - باء، المقرر ١٠١/٥٥).

٥ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة إعادة تسمية المرشحين الخمسة التالية أسماؤهم، الذين تنتهي عضويتهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧: جيمي أديسينا، وآصف بيات، وديفيد هولم، ويواكيم بالم، وأونالينا سيلولواني، لفترة تبدأ من تاريخ إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترشيحهم وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر الفصل الأول - باء، المقرر ١٠١/٥٥).

الفصل الرابع
جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وكان معروضا عليها جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة السادسة والخمسين للجنة (E/CN.5/2017/L.1).

٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها السادسة والخمسين (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر).

الفصل الخامس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين

١ - في الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، عرضت نائبة رئيس اللجنة ومقررتها، آنا ساندوفال إسبينولا (باراغواي)، مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.5/2017/L.2.

٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأوكلت إلى نائبة رئيس اللجنة ومقررتها مهمة إعداد صيغته النهائية.

الفصل السادس
تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الخامسة والخمسين في مقر الأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ وفي الفترة من ١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وعقدت اللجنة ١١ جلسة (الجلسات الأولى إلى الحادية عشرة).

٢ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، افتتحت نائبة رئيس الدورة الخامسة والخمسين، إليزابيتا دافيد (رومانيا)، الدورة العادية وأدلت ببيان.

٣ – وفي الجلسة ذاتها، أدلى رئيس اللجنة المنتخب للتوّ، فيليب تشاروات (النمسا)، ببيان وترأس الجزء المتبقي من الجلسة.

٤ – وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بكلمة أمام اللجنة، وكذلك الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي ألقى كلمة باسم الأمين العام. وفي وقت لاحق، ألقى رئيس الجمعية العامة كلمة أمام اللجنة.

٥ – وفي الجلسة الثانية، أدلى رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية ببيان عن نتائج منتدى المجتمع المدني الذي عُقد في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير.

٦ – وفي الجلسة نفسها، قام أحد المشاركين في منتدى الشباب الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير بإلقاء بيان عن القضايا المتعلقة بالشباب ذات الصلة بأعمال اللجنة.

باء – الحضور

٧ – حضر الدورة ممثلو ٣٠ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وعن دول غير أعضاء، وممثلون لمنظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات أخرى (ترد قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.5/2017/INF/1).

جيم – انتخاب أعضاء المكتب

٨ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢١٠/٢٠٠٢، أن تعقد اللجنة، فور اختتام دورتها العادية، أول جلسة في دورتها العادية التالية لغرض وحيد هو انتخاب الرئيس الجديد وسائر أعضاء المكتب.

٩ - وفي الجلسة الأولى للّجنة في دورتها الخامسة والخمسين، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، وعملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٠/٢٠٠٢ والقرار ٦/٢٠١٦، انتخبت اللجنة إليزابيتا دافيد (رومانيا)، وآنا ساندوفال إسبينولا (باراغواي)، وبراين بولر (ملاوي)، نوابا لرئيس الدورة الخامسة والخمسين، بالتزكية.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أرجأت اللجنة انتخاب رئيس من دول أوروبا الغربية ودول أخرى ونائب رئيس من دول آسيا والمحيط الهادئ.

١١ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، انتخبت اللجنة بالتزكية فيليب تشاروات (النمسا) رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجنة.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة بالتزكية نائبين لرئيس الدورة الخامسة والخمسين للّجنة هما لوت دزونزي (ملاوي)، الذي يحل محل براين بولر (ملاوي)، والعنود التميمي (قطر).

١٣ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، كلّفت اللجنة نائبة رئيسها، آنا ساندوفال إسبينولا (باراغواي)، بالقيام بدور مقررة اللجنة للدورة.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٤ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ١ شباط/فبراير، أقرّت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.5/2017/1. وفي ما يلي نص جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

(أ) الموضوع ذو الأولوية: استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع؛

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

'١' برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

'٢' القواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛

'٣' برنامج العمل العالمي للشباب؛

'٤' خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛

'٥' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛

(ج) المسائل المستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤ - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى:

(أ) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(ب) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، وفي أعقاب بيان أدلى به الرئيس، أقرت اللجنة تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في المرفق الأول للوثيقة E/CN.5/2017/1، ووضعت حدوداً لمدد البيانات التي يُدلى بها في المناقشة العامة.

هاء - الوثائق

١٦ - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان
A/70/61-E/2015/3	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤
E/CN.5/2017/1/Rev.1	٢	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال المقترح
E/CN.5/2017/2	٣	تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
E/CN.5/2017/3	٣	تقرير الأمين العام عن استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع
E/CN.5/2017/4 و Corr.1	٣	تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
E/CN.5/2017/5	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
E/CN.5/2017/6	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢: تقييم أوّلي
E/CN.5/2017/7	٣ (ج)	مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة: التشجيع على اتباع سياسات متكاملة من أجل القضاء على الفقر: النهوض بالشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
E/CN.5/2017/8	٤ (ب)	مذكرة من الأمين العام عن تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
E/CN.5/2017/9	٤	مذكرة من الأمين العام عن ترشيح أعضاء مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية
E/CN.5/2017/L.1	٥	جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة السادسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية
E/CN.5/2017/L.2	٦	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين
E/CN.5/2017/L.3	٣ (ب)	مشروع قرار بشأن النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
E/CN.5/2017/L.4	٣ (ب)	مشروع قرار بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
E/CN.5/2016/L.5	٣	مشروع قرار بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
E/CN.5/2017/CRP.1	٤	مشروع برنامج عمل شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
E/CN.5/2017/NGO/1-75[أ]	٣ (أ) و ٣ (ب)	البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) البيانات متاحة على العنوان الشبكي www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd55/ngos-written-statements.html.

230317 160317 17-03187 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق